دور المواطنة والتنشئة السياسية في الحياة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

The role of citizenship and political upbringing in the political life in Iraq after 2003

م.م سمير عبد علي ظاهر الحدراوي

نبذة عن الباحث :

م.م فراس كاظم حسوني

نبذة عن الباحث :

تاريخ استلام البحث :
٢٠٢٠/٠٧/١٥
تاريخ قبول النشر :
٢٠٢٠/٠٨/٢٣

الكلمات الافتتاحية :
المواطنة، التنشئة السياسية، الحياة السياسية.
Keyword : Citizenship, political upbringing, political life.

المقدمة

ان العلاقة بين التنشئة الاجتماعية – السياسة من المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة من قبل الباحثين والمختصين في مجال المجتمع والسياسة ، وفي مختلف دول العالم، وذلك لمواكبة المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية المتسارعة ، نظراً لما يترتب على هذه التنشئة من بعد مستقبلي يتحكم في بقاء واستمرار المجتمع والنظام السياسي ، فعبر عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية يُلقّنْ الافراد قيم ومعايير وثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه مما يؤهلهم لأداء أدوار اجتماعية وسياسية تصب في خدمة المجتمع والنظام السياسي، وتؤثر التنشئة الاجتماعية – السياسية في الشعور بالانتماء والولاء الوطني لدى الافراد عبر اسهامها في تقليص آثار التفاوت الاجتماعي المتمثلة باختلاف اللغة والدين والعرق ، والتي بالرغم من دورها الحيوي في التنوع الاجتماعي والثقافي الذي يعد مصدر إثراء للمجتمع ، غالباً ما تمثل تهديداً لتماسك المجتمع ، اذا لم يحسن التعامل مع هذه المكونات المتباينة عبر استراتيجية ملائمة تقوم بها عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية بكل مؤسساتها والتي تعمل على غرس ثقافة الايمان

المساواة بين الافراد بغض النظر عن الجنس او اللون او العقيدة ، كما تؤدي التنشئة الاجتماعية – السياسية دوراً مهماً في تنمية المجتمع والنهوض به عن طريق بناء شخصية المواطن على وفق قيم عملية ووطنية مقصودة بما يحقق إيمانهم بالمواطنة الصالحة التي بدورها تحقق المنفعة المتبادلة بين المجتمع ونظامه السياسي ، فَلِكي يشارك المواطن في بناء وطنه مشاركة فاعلة وايجابية مبنية على الوعي او الفهم الصحيح لدوره الفاعل ، فلابد من تنشئة سليمة يتفاعل المواطن عبرها مع انظمة دولته ومؤسساتها التي تنظم العلاقات بين افراد المجتمع ، فالتنشئة الاجتماعية – السياسية الوطنية الفاعلة التي يتم دعمها وتقويتها بمشاعر الولاء والانتماء للوطن تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على امن واستقرار المجتمع والدولة على حد سواء ، وهو الهدف الأوحد والأسمى الذي كان وما يزال محور اهتمام النظم السياسية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة.

اهمية البحث:- تكمن اهمية هذه الدراسة في محاولتها إلقاء الضوء على موضوع التنشئة الاجتماعية السياسية ، بعده موضوع مهم في الشأن العراقي ، وتحديد بعض الملاحظات التي يمكن الاستفادة منها في إعادة بناء الوحدة الوطنية العراقية على اسس سلمية تعتمد الواقعية وليس الخيال.

إشكالية الدراسة:- تكمن اشكالية الدراسة في أن دور التنشئة الاجتماعية – السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ ضعيف، ولم تؤدي مؤسسات التنشئة (الأولية والثانوية) دورها الحقيقي في بناء وحدة وطنية سليمة، إذ أن ضعف الوعي الثقافي وسيادة بعض الولاءات التقليدية الضيقة على حساب الولاء للوطن، تقف عائقاً أمام عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية في العراق

فرضية الدراسة:- تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك ارتباطية مؤثرة ومباشرة بين التنشئة الاجتماعية السياسية والوحدة الوطنية، وعلى ضوء نوعية التنشئة القائمة يمكن ان تبنى الوحدة الوطنية او تنهار، فوجود تنشئة سليمة وصحيحة في المجتمع تسهم بشكل كبير في رأب صدع الوحدة الوطنية.

منهجية الدراسة:- نظراً لطبيعة هذه الدراسة المتنوعة ولغرض التحقق من فرضية البحث اعتمدنا بصورة رئيسية على منهج التحليل النظمي، طريقة تحليلية لدور التنشئة الاجتماعية – السياسية وتأثيرها في المواطن، إذ قمنا بتحليل المصطلح العام للدراسة، ورؤية التوجهات الفكرية المختلفة للمفاهيم الاساسية، كما استخدمنا بعض المناهج المساعدة مثل : المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون.

هيكلية البحث:- قسم هذا البحث ثلاث مباحث توزعت بين المبحث الاول الذي كان حول الاطار النظري، اما المبحث الثاني فقد كان دور المواطنة والتنشئة السياسية في الحياة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، والمبحث الثالث حول العلاقة بين المواطنة والتنشئة السياسية

المبحث الأول: الإطار النظري

المطلب الأول: مفهوم المواطنة

مفهوم المواطنة

تعد المواطنة الصفة الاساسية التي يتملكها المواطن والذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطنه ومن هذه الحقوق على سبيل المثال لا الحصر: حق التعليم، حق الرعاية الصحية، حق العمل ... أما الواجبات، فمنها على سبيل المثال لا الحصر كذلك: واجب الولاء للوطن و الدفاع عنه، وواجب أداء العمل، وإتقانه ... الخ. وبناء عليه فالمواطنة علاقة الفرد بدولته علاقة يددها الدستور والقوانين المنبثقة عنه والتي تحمل وتضمن معنى المساواة بين المواطنين.

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها القانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقا سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة. وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالبا ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تضمن فضلاً ن المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج" [١] . حين لم تميز الموسوعة الدولية وموسوعة كوليرا الأمريكية بين الجنسية و المواطنة فالمواطنة في (الموسوعة الدولية) "هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم، وفي بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم" [٢] . اما موسوعة (كولير) الأمريكية فقد عرفت المواطنة على انها "أكثر أشكال العضوية اكتمال في جماعة سياسية ما" [٣].

من خلال ما تقدم يمكن تعريف المواطنة على "انها مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي قانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، فضلاً عن كونها وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجيا، لذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري" [٤] .

فالمواطنة، "خيار ديمقراطي اتخذته مجتمعات معينة، عبر مراحل تاريخية طويلة نسبيا، والمواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يرفضها عليه انتسابه الى الوطن، واهمها واجب الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب، أما الحقوق التي يتمتع بها المواطن كحق الاقتراع، باعتباره عضواً في مجتمع سياسي الذي هو المدينة"[٥].

وإن الحديث عن التأصيل التاريخي للمواطنة لابد أن ينطلق من تأملنا للتطور التاريخي لحصول الفرد على حقوقه وحريته الفكرية والدينية والعقائدية والمشاركة السياسية فكرياً وعملياً. لذا سنتطرق الى التطور التاريخي للمواطنة وعلى النحو الآتي:-

اولاً:- المواطنة في الفكر الحضارات القديمة اذ "اقترن مفهوم المواطنة بحركة نضال التاريـــخ الإنساني من أجل العدل والمساواة والانصاف، وكان لذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال وأخذ شكـــل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومـــر وآشور وبابل" [٦] . وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمســـاواة تجاوزت إرادة

الحكام فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري (الذي كان يعني حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر، الحكم المقيد في مقابلة الحكم المطلق وليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم) وقد أكد من الفكر السياسي الإغريقي والروماني في بعض مراحلهما على الضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا وأهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العاملة على اعتبار ذلك أمراً مطلوباً في حد ذاته . في الحضارات العربية القديمة، فقد كان هناك مشاركة سياسية لأبناء القبيلة إذ كان انتخاب رئيس القبيلة من قبل أبنائها الذكور، ويشاور رئيس القبيلة الناس الذي حولة في الشؤون العامة.

ثانياً:- المواطنة في الفكر العربي ربما لا نجد تأصيلاً تاريخياً حول مفهوم المواطنة أو الدولة في السياق العربي القديم كونه ببساطة مفهوماً حديثاً، وإن كان البعض حاولوا التأصيل للفكر السياسي العربي، إلا أننا لا يمكننا الاعتماد على تلك المعطيات في الفكر العربي، لذا سنحاول التأصيل له وعلى النحو الآتي [٧]:-

أ:- المواطنة قبل الإسلام الوطن في المنظور القبلي العشائري هو المواطن: أي مضارب الخيام حول الكلأ والماء في النموذج العربي، لم يكن الوطن بصورته ومفهومه اللذين آل اليهما في الفكر السياسي الآن، ماثلا في الذهنية العربية الجاهلية قبل الاسلام، بل كان هو القبيلة أينما حلت وارتحلت بحثا عن القوت أو الأمن، أو عنهما معاً، لذلك يجد المرء غموضا إن لم نقل صعوبة كبيرة في محاولة التعرف على مواطن دائمة مستقرة لمعظم القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية، وبذلك يكون الوطن في تلك الذهنية القديمة متعدا في إطار واحد كبير: عرقي (العروبة) وجغرافي (شبه الجزيرة العربية) لكن من الضروري الإشارة الى أن أعراف القبيلة العربية (وهي أعراف تندر الكتب التي تتحدث عنها) تجعل من الفرد مواطناً له حقوق وعليه واجبات، فهو شريك في الماء والمرعى والأمن العائلي من جهة، ومشارك في حماية القبيلة وما يلزمها من تبعات في الحرب والسلم.

ب:- المواطنة في الفكر الإسلامي "للإنسان في الدولة الإسلامية أياً كان مذهبه وجنسيته حقوق ثابتة في العيش الكريم، وعلى غير المسلمين الإيمان بأهداف الدولة والأسس التي قامت عليها، وان اختار الرفض أي أن لا يسلم، فهو مجبر من اجل اكتساب حقوق المواطنة أن يوالي الدولة ويعترف بشرعيتها فلا يتهدد، فالإسلام يقوم نظامها العام بحمل السلاح ضدها أو الموالاة لأعدائها على الأخوة الدينية، ففي حديث رواه البخاري "المسلم أخو المسلم"، فالمسلم يرتبط مع أخيه بروابط فوق الزمان و المكان، فضلاً عن أن القرآن الكريم يحتوي على نصوص ترفع من شأن الأخوة الإيمانية"[(١)(٨)].

ج:- المواطنة في الفكر العربي الحديث لقد ظلت مسألة المواطنة لدى العرب بعيدة الى حد كبير عن الاستقصاء الرصين، وإذا قمنا بمقارنة سريعة بين التجربة الفرنسية من جهة والعربية من جهة اخرى للاحظنا ان فرنسا قد انشغل فلاسفتها ومفكروها

ومصلحوها بالمسألة السياسية والعدل فبرز فلاسفة مبدعون مثل روسو وفولتير ومونتسكيو ..... الخ، والمفارقة أن الفلاسفة العرب الوسيطيين كانوا شديدي الانتباه الى هذا الجانب، لكن لم تصلنا كتاباتهم فكتاب تلخيص الجمهورية لابن رشد لم يصل إلينا إلا عام ١٩٩٨.

اخيرا يمكن القول ان المواطنة هي "التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها"[٢][٩].

المطلب الثاني: مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية

مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية

ان التنشئة من الناحية اللغوية تعنى: الخلق "وهي إن انصرفت إلى البداية عنت: بدء الخلق وإن انصرفت الى النهاية عنت: البعث. وهذا المفهوم يرتبط بالعلو في الكائنات والذي هو بداية التأهل للإخصاب والإثمار. والتنشئة مفهوم محايد العبرة فيه بمضمون ما تأهل لإثماره، فقد يكون نشئ سوء أونشئ صدق"[١٠].

اما مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية فسوف نتطرق الى تعريفها من خلال الآتي:-

أولا:- تعريفات التنشئة الاجتماعية:-

ان تعدد الآراء حول تعريف التنشئة الاجتماعية جعل للتنشئة اكثر من مدلول ومفهوم يمكن تصنيفها إلى ما يأتي:

١. التعريفات العامة للتنشئة الاجتماعية:-

ان من التعريفات الشائعة للتنشئة تذكر التنشئة على انها: "أن العمليات التي تحدث في حياة الوليد البشري تعمل على تحويله من طفل عديم القدرة إلى إنسان ناضج، فلا يكون هناك أي نوع من الكائنات الحية يمر بعملية مكثفة طويلة في النمو مثلما نرى ذلك في حياة الكائن البشري. كما إننا لا نستطيع أن نلاحظ في نمو الفصائل الحيوانية التعدد والتناقض الذي نلاحظه في نمو الإنسان، فعندما ينمو الطفل يتعلم لغة أو أكثر من اللغات، ويكتسب ثورة، وأنواع متنوعة من المساعدة والإيذاء"[١١].

من خلال ذلك يتضح بأن التنشئة هي تنشئة الفرد منذ ولادته ليكون كائنا اجتماعيا وعضوا في مجتمع معين، وهي تستهدف ترويض الفرد على آداب السلوك الاجتماعي، وتعليمه لغة قومه وتراثه الثقافي والحضاري من عادات وتقاليد وسنن اجتماعية وتريخ قومي. وقد يستعمل في أثناء التنشئة أسلوب الحزم للقضاء على ما يبدو من مقاومة لهذه المواصفات والقيم، ويتم ترسيخ قدسية الأخيرة في نفس النشئ لكي ينشأ عضواً صالحاً من أعضاء المجتمع.

ويمكن القول أيضاً أن: "التنشئة الاجتماعية عملية طويلة وشاقة، وعلى الفرد أن يمضي في سبيله بطريقته الفريدة الخاصة به، ويكتسب صفات الشخصية أو السمات المناسبة في نظر الجماعة، ولا يعني هذا أنه يصبح نسخة طبق الأصل من توقعات أقرانه أعضاء الجماعة، فمن المستحيل نسخ هذه الخبرات والمدركات والتفسيرات الخاصة بأي فرد من أفراد الجماعة" [١٢].

٢. تعريف التنشئة الاجتماعية حسب أبعادها:-

هناك اتجاه آخر ينحو إلى تعريف التنشئة حسب أبعادها وطبقا لهذا الاتجاه فأن للتنشئة أبعاداً (بيولوجية)، واجتماعية، ونفسية، ونفسية اجتماعية، و (انثروبولوجية). يعرف أصحاب التعريف الحياتي (البيولوجي) التنشئة الاجتماعية على: "أنها عملية من أهم العمليات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع، والتي بها يتحول الطفل من كائن حي (بيولوجي) تتحكم فيه الغرائز إلى كائن اجتماعي يستطيع التفاعل مع أفراد المجتمع الذي ولد فيه. فالتنشئة وفقا لهؤلاء تعمل على "تحويل الوليد البشري من كائن (حي) يستجيب لكل نوازعه (الحياتية من غرائز ودوافع) دون ضابط أو رابط إلى كائن اجتماعي يتحكم في هذه النوازع.

ويشبعها بطريقة ترضي المجتمع وقيمه، وبذلك يكتسب الفرد في أثناء هذه العملية السلوك الاجتماعي والقيم والعادات الاجتماعية والثقافية والدينية".

٣. تعريف التنشئة الاجتماعية حسب شمولها:-

يذهب بعض المتخصصين إلى القول بان التعريفات المختلفة للتنشئة الاجتماعية يمكن أن تصاغ بطريقتين: طريقة تتسم بالتوسع والشمول في النظرة، وطريقة أخرى تتسم بالتركيز والتحديد. فمن جهة يرون أنه يمكن النظر إلى التنشئة الاجتماعية: كعملية اجتماعية مستمرة وشاملة تستهدف بناء الشخصية، ونقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل. ومن جهة أخرى، يرون أنه يمكن النظر إلى عملية التنشئة الاجتماعية إذ تقتصر على ذلك الجانب منها الذي يتم داخل الأسرة، حيث يكتسب الفرد شخصيته الاجتماعية ويتحول إلى كائن اجتماعي [١٣] . يمكن القول أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن للتنشئة نطاق واسع يشمل كل المجتمع، ونطاق ضيق يشمل الأسرة وتحويل الفرد إلى كائن اجتماعي، وفي الحقيقة لا يمكن الفصل بين الاثنين. أي التنشئة يمكن أن تشمل المفهومين معاً، لأن الأسرة تؤثر في المجتمع كما أن الأخير يؤثر فيها.وفي ضوء ما تم تقديمه عن التنشئة الاجتماعية يمكننا أن نخرج برؤية عامة:-

١- إن التنشئة الاجتماعية وسيلة الثقافة العامة في غرس القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في نفوس الأفراد.

٢- إنها عملية اجتماعية بواسطتها يرتبط الفرد بثقافة مجتمعه تبعاً لقيم هذه الجماعة ومثلها العليا

٣- عن طريقها تنتقل ثقافة المجتمع جيلا بعد جيل.

٤- إنها لا تسير بطريقة عشوائية، وإنما تسير على وفق معايير معينة مرغوب فيها تتماشى وتنسجم مع ثقافة المجتمع.

٥- إنها عملية تعلم اجتماعي يتعلم الفرد عن طريقها التفاعل الاجتماعي مع الآخرين بما يتفق مع آداب المجتمع.

ثانياً:- مفهوم التنشئة السياسية:-

وتمثل التنشئة السياسية إحدى الاهتمامات الحالية البارزة لعلم السياسة، فمنذ أن صدر كتاب "هربرت هايمانHerbert Hyman " بعنوان (التنشئة السياسية) عام

(١٩٥٩)، أخذ الأدب السياسي يزخر بالعديد من الدراسات النظرية والبحوث التطبيقية في موضوع التربية السياسية [١٤].

إن النقطة الرئيسية التي ينبغي التطرق اليها هنا هي عدم القدرة على فصل التنشئة السياسية عن التنشئة الاجتماعية، لأنها عملية متواكبة ومتشعبة هدفها تكييف الفراد عبر مراحلهم العمرية من أصل الأنساق الدينية والفكرية والثقافية والتربوية والأخلاقية والقيمية وبضمنها النسق السياسي والحفاظ على هذه الأنساق. فالتنشئة السياسية تأخذ خصائص التنشئة الاجتماعية للحفاظ على النسق السياسي وتحقيق استمراره، لأن هدف التنشئة السياسية هو توجيه السلوك الساسي للأفراد عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية لبناء ثقافة سياسية داخل المجتمع ودعم النسق السياسي، وبذلك تنسجم مؤسسات التنشئة في بناء هذه الثقافة وأحداث عملية التماسك الداخلي داخل المجتمع.

وهنا تجدر الإشارة الى أن تعريب مصطلح (political - socialization) إلى التنشئة السياسية إنما يعني أن عملية التنشئة الاجتماعية-السياسية هي عملية سياسية مباشرة أو مقصودة، في الوقت الذي تنطوي فيه تلك العملية أساساً على جوانب اجتماعية عفوية وتلقائية غير مباشرة تؤثر بلا وعي في السلوك الساسي للفرد وفي حياته العامة [١٥].

ثالثاً:- مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية:-

ان التنشئة الاجتماعية – السياسية تعني عملية تعليم الفرد القيم والاتجاهات والمعارف السياسية والاجتماعية وتطبيقها عليه عبر مجموعة من المؤسسات التي تقوم بهذه الوظيفة وفقا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى ضوء تلك الظروف تتباين وضائف التنشئة الاجتماعية – السياسية للفرد من نظام سياسي لآخر، وإذا كانت التنشئة الاجتماعية – السياسية هي تعليم القيم والأفكار للقيام بدور سياسي

معين سواء على صعيد الفكر والمعرفة أو الوظيفة، فهي تؤشر وجود ثلاثة أبعاد بعد شخصي يتعلق بالفرد المتعلم، وبعد اجتماعي يتعلق بتعليم القيم والأفكار المأخوذة من المجتمع والبيئة المحيطة به، وبعد سياسي يتعلق بانعكاس البعدين السابقين على البعد الآخر. لذلك يشار الى التنشئة الاجتماعية – السياسية بكونها عبارة عن تفاعل ثلاثة أنساق: نسق شخصي يتعلق بالفرد وتوجهاته وشخصيته وموروثه، ونسق اجتماعي يتمثل في طبيعة البيئة الاجتماعية والقيم والعادات التي تحكما، ونسق سياسي الذي هو عبارة عن تفاعل النسق الشخصي مع الاجتماعي وعلاقتهما بالنسق السياسي [١٦] يمكن الإشارة هنا إلى بعض الإسهامات العربية والأجنبية القيمة التي جاءت في تحديد مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي كما يلي:-

أولاً:- الإسهامات الأجنبية:-

يرى سمير خطاب أن الإسهامات الأجنبية لتحديد مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية يمكن أن تصنف إلى اتجاهين على أساس ما اعتقده بعض الباحثين الأجانب

في أدبيات التنشئة الاجتماعية السياسية بشان الاهداف المتوخاة من وراء عملية التنشئة الاجتماعية السياسية ذاتها. فهناك الاتجاه المحافظ وهو الاتجاه الذي يستند في تعريفاته الى ان التنشئة الاجتماعية السياسية انما تهدف للحفاظ على الوضع القائم أو دعمه.

أما الاتجاه الآخر الذي يمثله الاتجاه التحرري فهو الاتجاه الذي يتضمن التعريفات التي ترى بأن الهدف من التنشئة الاجتماعية السياسية هو محاولة التغيير أو خلق الأوضاع الملائمة التي تلائم النظام الاجتماعي السياسي القائم. يؤكد أصاحب وجهة النظر هذه أنها: عملية يكتسب الفرد بواسطتها الاتجاهات والمشاعر نحو النظام السياسي، وهي تتضمن المعرفة، ماذا يعرف الفرد عن النظام السياسي؟ والمشاعر، ما هو مدى التزام الفرد وولائه للوطن؟ والكفاية السياسية، ما هو الدور الذي يجب أن يقوم به الفرد في النظام السياسي؟، وعلى خطى هذا الاتجاه الثاني عرفت التنشئة الاجتماعية السياسية على انها: وضيفة النظام السياسي، وكل النظم التي تحاول الحفاظ على ثقافتها، وهي عملية تطبيق المواطن على الثقافة السياسية، ونتاج هذه العملية هو خلق قيم ومعايير واتجاهات نحو النظام السياسي بمختلف مستوياته المحلية والقومية،وعلى صعيد الاتجاه الآخر نفسه عرفت التنشئة الاجتماعية السياسية في معجم المصطلحات السياسية، على انها: "عملية تعلم يكتسب الأفراد بمقتضاها مجموعة من التوجهات، وهي من المنظور الاجتماعي بمثابة السبيل إلى الإبقاء على أو تغيير الثقافة السياسية".

ثانياً:- الإسهامات العربية:-

تم تعريب مصطلح (Political Socialization)، حسب بعض الإسهامات العربية التي حاولت تحديد مفهوم التنشئة الاجتماعية السياسية الى ما يفيد معنى التسييس (Politicization) أكثر مما يفيد مغزى التنشئة الاجتماعية السياسية. هكذا لجأت محاولة قيمة لباحث عربي على سبيل المثال لتعريب مصطلح (Political Socialization) الذي جاء في كتاب (كينث لينكتون)، على انه: التنشئة السياسية، وليس التنشئة الاجتماعية السياسية [١٧] . ان تعريب مصطلح (Political Socialization) على انه: التنشئة السياسيةأنما يعني بصورة أو بأخرى معنى (التسييس)، وهذا الأخير مختلف عن الأول. كما تم تعريب مصطلح (Political Socialization) على أنه: التربية السياسية[١٨] .

وعليه يمكن القول إن التنشئة الاجتماعية السياسية: هي العملية التي يكتسب الفرد بواسطتها النمو الحياتي والعواطف والمشاعر والمعارف والمعايير والمعتقدات والقيم والمواقف والاحكام والثقافة التي تؤثر في سلوكه الاجتماعي السياسي.

المبحث الثاني: دور المواطنة والتنشئة السياسية في الحياة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

دور المواطنة والتنشئة السياسية في الحياة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

ان التجربة الديمقراطية التي شهدها المجتمع العراقي بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ القت بظلالها على المجتمع العراقي، فانعكست بشكل سلبي على المواطن اذ بدأ يتوجه المواطن نحو الدين او الطائفة او القومية او الاسرة او العشيرة... الخ، بدلا من الهوية الوطنية المشتركة وذلك نتيجة للحريات الكبيرة التي بدء يتمتع بها المواطن في ظل تشويه مفهوم المواطنة ودلالاته من قبل مختلف الانظمة السياسية التي استلمت مقاليد الحكم في العراق.

المطلب الأول: دور المواطنة والتنشئة السياسية في استقرار الدولة والمؤسسات

دور المواطنة والتنشئة السياسية في استقرار الدولة والمؤسسات

ان وجود تنشئة سياسية ناضجة في المجتمع تحافظ على شكل الدولة ونظامها السياسي [١٩]. وفي الانظمة الدكتاتورية تتمحور عناصر التنشئة السياسية في الخوف والارهاب من السلطة، وهنا يكون المجتمع ضعيف الميل الى المشاركة في صنع القرار، وذلك يعود الى فقدان الثقة بشخصية اوذاتية الانسان، وأن شراسة تلك الانظمة لا تتيح الفرصة لظهور المعارضة داخل أطار الدولة، فقد تظهر المعارضة خارج اطار الدولة كإفراز للسيطرة والتسلط الدكتاتوري. أما في الانظمة الديمقراطية فيكون واضح أثر التنشئة السليمة التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الانسان، وهي تؤمن بضرورة بكرمة الانسان وحمايته من مظاهر الخطر حتى لو كان السلطة الحاكمة نفسها، وهي حريصة على بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم، في مناخ سياسي ديمقراطي مبني اساس فكرة قبول الآخر بغض النظر عن توجهاته. وتؤمن تلك الانظمة الديمقراطية بوجود معارضة سياسية تعمل داخل اطار الدولة ضمن قواعد وأطر سياسية موضوعية تقوم بمهمة الرقابة على سلوك السلطة الحاكمة في المجتمع.

لذا عند نشوء أي نظام فهو يرتكز على مبادئ موحدة بين المجتمع وأبرز هذه المبادئ وهي المواطنة والانتماء الوطني فعندما يفتقد هذا الركن لا يمكننا أن نسمي تلك البلدان ذات وطنية بل إنها تسمى بالنسبة الى بكانتونات مركبة ليس لديها اي لون الا اللون العنصري او الطائفي او العشائري الموجود فيها [٢٠].

فقوميات البلدان ترتكز على مبدأ الوطنية والتنشئة لكي تتمكن من خلق جو للتفاعل فيما بينهم البعض ولخلق إستراتيجية مستقبلية يتمكنون من المضي إليها مستقبلا.

لذا فان الاوضاع العراقية بعد عام ٢٠٠٣ امتازت بعدم وجود تنشئة وطنية فعالة نتمكن من استحداث ازدهار سياسي وذلك عبر الوصول الى النخبة السياسية المؤتمنة على وطنها، وبذلك نصل الى اصلاح اداري والى سياسة مالية ممتازة تؤدي الى تطوير وتنمية الوطن على جميع الاصعدة (بيئية، اقتصادية، اجتماعية، صحية، ثقافية، و انسانية).

كما لم تلعب التنشئة الوطنية دورا كبيرا في الاندماج الاجتماعي، فعندما نكون في جو وطني لا طائفي أو عنصري تندمج مختلف الثقافات في بعضها البعض لأنهم يصبحون لديهم هدف واحد وهو وطنهم وليس غرائزهم. وفي اندماج اجتماعي نتمكن

الى التوصيل الى الديمقراطية وذلك يعني الاستقرار. لأن في ظل الأنظمة الدكتاتورية نصل الى العنف والعنف يولد العنف. وهذا ما شهدته الاوضاع السياسية والاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣ فلم توجد تنشئة وطنية صالحة ولا مواطنة مبنية على اسس سليمة. وهذا الحال هو في معظم دول العالم الثلاث التي تعاني من عدم استقرار سياسي واجتماعي ومن تحديات أمنية داخلية جاءت نتيجة لتفاعلات اجتماعية سلبية خطيرة تمخضت بدورها عن ضخ كميات ضخمة من عمليات التطوير والتحديث على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتربوي (كرفع مستوى التعليم)، في شرايين المجتمع بهدف تحقيق التنمية الوطنية الشاملة السريعة. (٢١) (١)

من هنا يمن القول ان معظم عمليات الارهاب والعنف السياسي التي يواجهها العالم منذ سنوات طوال هي نتاج لتنامي حدة المشاكل والتحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية العديدة في بعض المجتمعات الانسانية، التي بدورها تمخضت عما حدث في تلك المجتمعات من تغيرات كمية ونوعية في جميع مجالات الحياة الانسانية الاجتماعية والمادية والروحية من جهة، ومن الجهة الاخرى لكون تلك التغيرات الضخمة والسريعة لم يواكبها تغيرات مماثلة في عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية الصحية للأجيال الشابة لاستيعاب جميع مكونات تلك التغيرات الكمية والنوعية والمتغيرات المادية المستحدثة وهذا ما حدث في العراق.

وعلى الرغم من أهمية المواطنة في حياة المجتمعات وتطورها الحضاري. إلا ان بلدان العالم الثالث (ومنها العراق) عانت كثيراً من الفلسفة الاحادية في الرأي والعقيدة كمخرجات لعملية الاستعمار الغربي من جهة، وعمليات التنشئة الاجتماعية – السياسية في تلك المجتمعات من جهة اخرى، فقد حطمت المرجعية الاستعمارية لعموم هذه البلدان الأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، واحلت مناهج تعليم وانماط من التربية تجعل من المستعمر (الأنا) المتقدم وصاحب العلم والحضارة، (والآخر) شعوب العالم المتخلف والمتلقي للثقافة والحضارة ، وبالتالي التابع ، واشاعة الشخصية السلبية المتلقية البعيدة عن ثقافة الحوار (٢٢).

وتؤمن الانظمة الديمقراطية بوجود معارضة سياسية تعمل داخل اطار الدولة ضمن قواعد وأطر سياسية موضوعية تقوم بمهمة الرقابة على سلوك السلطة الحاكمة في المجتمع.وتساهم الثقافة السياسية في المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة من خلال الانتخابات البرلمانية والمحلية بعد ان كانت القيادة السياسية حكراً على حزب واحد وعائلة معينة أو طائفة معينة، وتؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على اساس المواطنة، مما يدفع الفرد الى المشاركة في الحياة السياسية العامة، ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع، وفي بعض المجتمعات يساهم الافراد في الاغتراب عن وجه الوطن وعدم شعورهم بالولاء والانتماء وينظر الافراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد ويجرده من

كل رغباته وميوله وحقوقه الشخصية، ويشك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أعراض ايدلوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته. (٢٣)

والتنشئة السياسية السليمة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية يساهم في تقريب وجهات النظر ويعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع. وفي حالة الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير، واهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرار المجتمع. (٢٤)

لكن المشكلة الحقيقية تظهر في المجتمعات التي لا تتمتع بقدر كبير من الاستقرار المؤسسي وحيث لا توجد سلطة الزامية كبيرة للدستور والقانون ، وهنا تفرض الظروف السياسية في كل حالة على انصار الديمقراطية تبني وسائل جديدة مختلفة، بينما لا تماك الاحزاب غير المؤمنة بالديمقراطية الحق في الشكوى او الاحتجاج عند انكار حق من حقوقها (٢٥) .

من اكثر الممارسات المؤثرة على الاستقرار المؤسسي هي غياب منهجيات وسياسات الاختيار والتعيين المبنية على اسس علمية او عدم تطبيقها بالطريقة الصحيحة، وانجح الحلول في هذا الجانب تكمن في اعادة تسكين الموظفين حسب مؤهلاتهم وقدراتهم الوظيفية وفي نفس يجب التقيد بمفاهيم واساليب العلوم الادارية في هذا الجانب والاستغناء مباشر عن منهج التعيين التقليدي وثقافة هذه وظيفة تنفيذية يستطيع الجميع تأديتها وبالتالي لا تعود المهارات والمؤهلات ضرورية ويتفشى داء التعين التقليدي الى ان يطال المؤسسة ويعود ليكون احد المؤثرات على الاستقرار المؤسسي.

المطلب الثاني: دور المواطنة والتنشئة السياسية في الوحدة الوطنية

دور المواطنة والتنشئة السياسية في الوحدة الوطنية

ان اساس الوحدة الوطنية، المواطنة الصالحة وحب الوطن، وتجسيد الحياة السياسية في ارادة سياسية وتوجه وطني واحد، واننا في العراق نعتز ونفخر في وحدتنا عبر مسيرتنا الوطنية ، ليس على اساس الوطن الواحد والشعب الواحد ، وانما ايضاً ما تمتاز به الشخصية الوطنية للمواطن العراقي من روح التكافل ، والتضامن والتسامح والانفتاح على الاخر . هذه الوحدة والتجانس لم تمنع من قيام تعددية في اطار اثراء الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية.

من هنا تعد المواطنة والوحدة الوطنية هدفاً سامياً تعمل جميع اجهزة الدولة من اجله معتمدين في ذلك على ديننا الاسلامي الحنيق ورؤى وتطلعات المسيرة بنشر المحبة والاحترام بين ابناء الوطن الواحد، وجعل لغة التسامح والحوار الهادف الايجابي وقيمنا وعاداتنا العربية الرفيعة عنوان وحدتنا الوطنية والمواطنة الصالحة التي تحرص على التجمع بين الصفوف وتنبذ الفرقة والفتنة وتساعد على ترسيخ الأمن والاستقرار والمحافظة على مكتسبات الوطن وانجازاته.

كما ان الامن والاستقرار والمواطنة الصالحة والانتماء الوطني ونبذ العنف والتطرف واحترام الرأي والرأي الاخر كلها عوامل هامة تساعد في بناء نموذج وطني رائع من التكاتف والتلاحم وهي الطريق الى الوحدة الوطنية الدائمة.

ولعل مفهوم الوحدة الوطنية يرتبط بشكل كبير ومباشر مع مفاهيم اجتماعية اخرى.فيرتبط مفهوم الوحدة الوطنية مثلاً مع مفاهيم مثل الانتماء ، الولاء، وغيرها. ولعل مفهوم الانتماء والولاء قد يراها البعض بأنها قيم محددة تؤدي في النهاية الى تحقيق الوحدة داخل الوطن وبالتالي الوحدة الوطنية. وقد يكون مفهوم الولاء والانتماء بالتالي هما مقومات من مقومات الوحدة الوطنية. ويظهر مفهوم آخر قد يكون ملاصقاً لمفهوم الوحدة الوطنية والمتمثل في مفهوم المواطنة والتي يمكن تعريفها كما جاء في دائرة المعارف البريطانية بأنها العلاقة بين الفرد والدولة التي يتحدد من خلال القانون، وما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق.

فهذه مفاهيم متداخلة لا تخرج عن نطاق مفهوم الوحدة الوطنية.

يعقوب الكندري : ان الوحدة الوطنية مفهوم يشترك فيه الجميع لتحقيقه لغرس ثقافتي للأجيال من خلال آبائهم وذلك بنقل العناصر الثقافية بكل معانيها الى الابناء، مشيراً الى انه اذا كانت التنشئة قومية فان الابناء سيكونون متكيفين مع الوضع الاجتماعي السائد داخل المجتمع ان مفهوم الوحدة الوطنية يرتبط بمفهوم الانتماء [٢٦] .

هناك وسائل واساليب عديدة لتحقيق مثل هذا التماسك والتكامل منها القانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تدور كلها حول تعميق الرغبة في العيش المشترك لدى قطاعات ومكونات المجتمع. والحفاظ على التعددية في اطار الانتماء الوطني الشامل وتلطيف حدة الاختلافات بين الجماعات والعناصر المتنوعة، بما يجعل التعدد والتنوع مصدر ثراء وقوة، وليس تهديداً او ضعف يعاني منه المجتمع. وتتراوح هذه الوسائل والاساليب من التحاور والاقناع والتفاهم الى التنشئة والتوعية السياسية وصولاً الى حد استخدام الحلول الامنية لحماية الدولة وحدودها وسلامة اقليمها ووحدته، عندما يثبت وجود ما يهدد مثل هذه الوحدة لإقليم الدولة وتكامله.

وتلجأ مختلف دول العالم الى ادوات التنشئة السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية، وتنظيم مشاعر الولاء للوطن وتأكيد القواسم المشتركة التي تجمع بين ابناء الشعب الواحد. ادوات التنشئة والمواطنة التي تستخدم لتحقيق الوحدة الوطنية .

- الأسرة، والتي تتولى صياغة شخصية الطفل منذ الولادة، فتخلق لديه منذ البداية اتجديات ولائه وانتمائه واولويات توجه مشاعره وتشكيل وجدانه السياسي والتي تتطور فيما بعد الى شكل "المواطن الصالح" الذي ينشده مجتمعنا .

- التعليم ومؤسساته بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، حيث تعمل هذه المؤسسات على نحو مهني ونظامي على غرس وتطوير قيم المواطنة وحب الوطن وقداسته ووحدته واهدافه وقيمه، ورسم صورة لمستقبل نهضته وتفرده في ظل تماسك ابنائه وقوة ارادته ووحدة الشعب والاقليم .

• الاعلام ودوره في تعزيز وحدة الدولة وسيادتها وسموها وحماية مقوماتها واركانها الاساسية وهي الشعب والاقليم والسيادة. ويتعاظم دور الاعلام خصوصاً لدى الشباب، تحت تأثير تطور تقنيات الاتصال الجماهيري وشبكات الانترنت والتواصل الاجتماعي وغيرها من الادوات الاخرى

• المؤسسات الدينية ودور الخطاب الديني في توحيد صفوف الامة وتماسكها وترابط عناصرها، خصوصاً وقت الازمات. وتكتسب هذه المؤسسات الدينية اهمية نتيجة لما يتميز به الشعب من عاطفة دينية وتدين واحترام واولوية يمنحها ابناء المجتمع للرموز الدينية.

● الجمعيات الشبابية والنوادي ومؤسسات المجتمع المدني وما تقوم به من ادوار وانشطة تطوعية لها دورها الايجابي في تعزيز التماسك الوطني وتقوية الشعور كما ان الوحدة الوطنية شرط ضروري للنهضة والتنمية [٢٧] .

تحتاج اية نهضة واية استراتيجية للتنمية الى بناءٍ للقدرات وتجميع وتعظيم للموارد وترشيد وعقلانية وتخطيط وتوجيه كل الطاقات في اتجاه تحقيق الاهداف والرؤى التي ارتضاها المجتمع والدولة لتحقيق تلك النهضة او التنمية. هذه هي المتطلبات والشروط الاولية للنهضة والبناء وهي متطلبات لا يمكن الوفاء بها الا من خلال الوحدة الوطنية والتكامل الاقليمي للدولة بما يوفره ذلك من تماسك للنسيج المجتمعي والالتفاف حول المصلحة الوطنية وتضافر مختلف الجهود في اتجاه النهضة والتنمية .

المبحث الثالث: العلاقة بين التنشئة السياسية والمواطنة

ان الحاجة الماسة الى التربية على القيم والمبادئ الاساسية التي تنظم العلاقات الانسانية بين الافراد اللبنة الاولى للمجتمع خصوصاً ، حيث تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية بما فيها نقل الموروث الثقافي والقيمي لأفرادها بغية تنمية المواطنة واعداد المواطن الصالح القادر على مواجهة متطلبات الحياة المستقبلية والتعايش معها لذا مثلت العلاقة بين التنشئة والمواطنة المحور الاساسي داخل المجتمع.

المطلب الأول: تأثير التنشئة السياسية على المواطنة

وتشير دائرة المعارف البريطانية الى ان علاقة المواطنة بالفرد هي علاقة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة التي من تلعب التنشئة الدور الاساسي في تكوين ذلك الفرد. [٢٨]

لذا ان رؤية مدى تأثير المواطنة على التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال عدة امور يمكن اجمالها من خلال الآتي :-

اولاً:- المساواة وتكافؤ الفرص :

لا تحقق المواطنة الا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتتاح امام الجميع نفس الفرص، ويعني ذلك التساوي امام القانون الذي هو المرجع الوحيد في تحديد تلك اذا كان التساكن والتعايش والمشاركة والتعاون من العناصر الاساسية التي يفترض

توفرها بين المشتركين في الانتماء لنفس الوطن، فإنها تهتز وتختل في حالة عدم احترام مبدأ المساواة، مما يؤدي الى تهديد الاستقرار، الان كل من يشعر بالحيف، او الحرمان دون حق مما يتاح لغيره، وتنغلق في وجهه ابواب الانصاف، يصبح متمرداً على قيم المواطنة، ويكون بمثابة قنبلة موقوتة قابلة للانفجار بشكل من الاشكال [٢٩].

واختلاف الفئات وصفاتها وانتماءاتها لا يجعل أيا منها اكثر حظاً من غيرها في الحصول على المكاسب والامتيازات، كما لا يكون سبباً في انتقاص الحقوق، او مبرراً للإقصاء والتهميش وحسن تدبير الاختلاف والتعدد لا يتم الا في اطار المواطنة التي تضمن حقوق الجميع، وتتيح لكل المواطنين والمواطنات القيام بواجباتهم وتحمل المسؤوليات في وطنهم على اسس متكافئة لإرساء مبدأ المواطنة في منظومة الروابط والعلاقات التي تجمع بين ابناء الوطن الواحد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، لا يمكن ان يقوم على الغاء الصفات والانتماءات والمعتقدات وغيرها من اتاحة امامها فرص المشاركة في اغناء الوطن وتنمية رصيده الثقافي والحضاري.

ولحماية مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات داخل المجتمع الذي تتناقض فيه المصالح والاغراض، فانه لابد من وجود ضمانات قانونية وقضاء مستقل وعادل يتم اللجوء اليه من قبل كل من تعرضت حقوقه للمس او الانتهاك، من خلال ذلك تظهر كيفية تأثير المواطنة في التنشئة من خلال التكافؤ والمساواة امام القانون والعمل على وجود مجتمع متجانس قائم على اساس المواطنة، لذا كلما كانت هنالك مواطنة جيدة كانت هنالك تنشئة مجتمعية صالحة. [٣٠]

ثانياً :- المشاركة في الحياة العامة :

من خلال التأثير الذي تمارسه المواطنة في التنشئة تقوم المواطنة في ضمان المساواة والتكافؤ في القوانين المسيطرة، والانظمة المتبعة في الممارسة، لكي يتجلى مبدأ المواطنة لا تتوقف عند ذلك الحد وانما لابد كذلك من المشاركة الفعلية للمواطنين والمواطنات في الحياة العامة ، الامر الذي يتطلب توفر استعدادات حقيقية لدى كل المشتركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر الا في حدود ضيقة في ظروف قمع الحريات، ومصادرة الفكر المتحرر من التبعية والخنوع، وفي ظل الانظمة التي تناهض العمل السياسي الذي يحمل رؤية انتقادية او موقف معارض للحكام وللسياسات المتبعة؛ ففي مثل هذه الظروف التي تعرفها المجتمعات عموماً، ومنها البلاد العربية والاسلامية، يلاحظ انزواء كثير من الكفاءات، وبروز الفردانية، والابتعاد عن المشاركة في الحياة العامة، والنفور من العمل السياسي، وغير ذلك من الظواهرالمناقضة للمواطنة ، فالأنظمة القمعية ، ولو اختفت وراء ديمقراطيات شكلية مسؤولة عن تقليص فرص المشاركة، ومدمرة لقيم المواطنة ولا يتأتى نمو استعداد المواطنين والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة الا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء والنشاط السياسي وفي اطار الديمقراطية التي يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدراً لجميع السلطات [٣١] .

لذا كلما توفرت انظمة حكم صالحة انعكس ذلك على التنشئة والمواطنة داخل البلاد، بالتالي فان الحد من هجرة الكفاءات ومشاركة الجميع داخل البلد يخلق هامش من التنشئة واحتلال مبدأ المواطنة.

ثالثاً :- الولاء للوطن :

ويعني الولاء للوطن ان الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها الا لسيادة القانون، وان هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء انما تتجلى الى جانب الارتباط الوجداني، في ادراك واعتقاد المواطن بان هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها [٣٢] .

ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات، بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات، التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك ما لم تتوفر تنشئة صالحة متكاملة، كذلك بتشبع هذا واستردادها اذا سلبت منه، المواطن بقيم المواطنة وثقافة القانون، التي تعني ان الاحتكام الى مقتضياته هو الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق، وبالتالي لا مجال لاستعمال العلاقات الخاصة مع ذوي النفوذ او الاحتماء بمركز الفرد في القبيلة او العشيرة وهي ظواهر ما زالت حاضرة في الكثير من العقليات والسلوكيات داخل مجتمعنا العربي والمجتمعات المختلفة عموماً.

رابعاً :- الانتماء الوطني :

وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين كونه اتجاهاً وشعوراً واحساساً او كونه حاجة اساسية نفسية، لكون الحاجة هي شعور الكائن الحي بالافتقاد لشيء معين، سواء اكان المفتقد فسيولوجياً داخلياً او سيكولوجياً اجتماعياً كالحاجة الى الانتماء والسيطرة والانجاز او كونه دافعاً او ميلاً إلا انها جميعاً تؤكد استحالة حياة الفرد بلا انتماء، ذاك الذي يبدأ مع الانسان منذ لحظة الميلاد صغيراً بهدف اشباع حاجته الضرورية، وينمو هذا الانتماء بنمو ونضج الفرد الى ان يصبح انتماءً للمجتمع الكبير الذي عليه ان يشبع حاجات افراده.

ولا يمكن ان يتحقق للإنسان الشعور بالمكانة والأمن والقوة والحب والصداقة الا من خلال الجماعة، فالسلوك الانساني لا يكتسب معناه الا في موقف اجتماعي، اضافة الى ان الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها ان يظهر فيها مهاراته وقدراته، علاوةً على ان شعور الفرد بالرضا الذي يستمده من انتمائه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له كي يلعب دوره بوصفه عضواً من اعضائها .

اخيراً يمكن القول ان مستوى تأثير في التنشئة هو تأثير متساوي، اذ لا تنشئة بدون مواطنة ولا مواطنة بدون تنشئة احدهما يكمل الاخر، لذا اذا ما ارادت الدولة ان تتطور وتتوسع عليها الاهتمام برفع مستوى المواطنة ووضع الخطط الصحيحة اتجاه التنشئة.

المطلب الثاني: دور القيم الاجتماعية في التنشئة:

لا شك ان التنشئة الاجتماعية وفقاً لذلك كله هي التي تنقل وتعزز في الوقت نفسه القيم الاجتماعية عند الفرد داخل المجتمع. فهي التي تحدد الخطوط العامة لشخصية الفرد وما يملكه من قيم اجتماعية تتأصل فيه وتحدد سلوكه، وتحدد ايضاً مستوى علاقاته مع الاخرين نتيجة لما كسبه من قيم محددة. فأبعاد القيم ثلاثة كما يوضحها فتحي مبروك [٣٣].

تتمثل في البعد المعرفي، وهي التي تضم المعلومات والمعرفة بما هو مرغوب به، والبعد الانفعالي، وهي الشحنة الانفعالية التي تنشط القيمة، وابداء الانفعال مثلاً عند انتهاك القيمة ويقاوم المواقف السلبية إزاءها، واخيراً البعد السلوكي والتي ترتبط بالأسلوب الذي يجب ان يسلكه الفرد تجاه موضوع معين.

فالقيمة منا هي مجموعة من المعتقدات والمعاني التي يحملها الفرد وتحدد وتوجه رغباته واتجاهاته، وهي في النهاية تحدد ما هو مقبول، وما هو غير مقبول. فهي التي تحدد له السلوك القديم او الصحيح او السلوم الخاطئ.وللقيم من هذا المنطق وظائف متعددة. فبالإضافة الى انها تحدد المقبول وغير المقبول داخل المجتمع، فان القيم ايضاً كما يشير غسان سنو [٣٤]. الى انها تستعمل لتقيم الذات، وتقييم الآخرين المحيطين حولنا واصدار الاحكام عليهم، وهي ايضاً تهيء الفرد لتقبل ايديولوجية اوسياسية او دينية محددة على اخرين، ويتم توظيفها لتوجيه عرض ذواتنا على الاخرين بطريقة مقبولة بالإضافة الى اننا نستطيع ان نقارن فيها بيننا وبين الاخرين بقضايا مختلفة، وتعلمنا على اتخاذ مواقف محددة، ومن الوظائف الاساسية ايضاً للقيم، انها تساعد بشكل مباشر ورئيس كما يشير حسين تكريتي [٣٥]. على تماسك ووحدة المجتمع من خلال التشابه في المنظومة القيمية بين كل افراده. فيشير الى انه كلما اتسع مدى التشابه بين هؤلاء الافراد، كلما ازدادت وحدة المجتمع وتماسك اعضاءه، والاختلاف القيمي هنا يؤدي الى اختلاف بين الافراد ونشوء الصراع بين افراد المجتمع، وهو الامر الذي يؤدي الى تفككه.

ولعل هناك العديد من القيم الاجتماعية التي يكتسبها الفرد في محيط مجتمعه وهناك بعض الدراسات الاجتماعية التي حاولت ان تقدم قياساً عاماً لهذه القيم، وحاولت ايضاً ان تحدد ماهيتها وطبيعتها، وقد حدد مقياس روكيتش للقيم مجموعتين من هذه القيم التي قسمها الى قسمين سميت بالقيم الغائية، وقيم الوسيلة. فمن القيم الغائية هي تلك المتعلقة بالاحترام الاجتماعي، واحترام الذات، والامن الاسري، والامن القومي، والتناغم الداخلي (الانسجام مع الذات)، والجنة (في حياة الاخرى والخلاص)، والحب الزواجي (المودة والألفة والجنس)، والحرية (الاستقلال، القرار الحر)، والحكمة، والحياة المريحة (مرفهة)، والحياة النشطة، والسعادة، والسلام العالمي (عالم بدون حروب)، والصداقة الحميمة، والجمال، والمتعة، والمساواة، والمشاركة. اما القيم الوسيلية فهي الابتهاج، والاخلاص، والادب، والاستقلالية، والانضباط، ولانفتاحيه، والتفكير، والخالية، والشجاعة، والطاعة، والطموح، والمحبة، والمساعدة، والمسامحة، والمسؤولية والمقدرة، والمنطقية ، والنظافة [٣٦].

هذه المجموعة من القيم الاجتماعية التي يكتسبها ويتعلمها الانسان من التنشئة الاجتماعية وعن طريق عملية التفاعل الاجتماعي. ويشير في ذلك باندورا (Bandura) الى ان الانسان يتعلم القيم من خلال عدة طرق اهمها الملاحظة والمحاكاة والتقليد. فالفرد يلاحظ ويقلد ومن ثم يكتسب ن طريق عملية التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي. فالقيم هنا ستكون احدى ابرز مكونات شخصية الفرد [٣٧].

وبما ان القيم تحدد وتكون شخصية الفرد، فإنها بذلك تحدد شخصيته الوطنية، وتحدد انتماءه وعلاقته مع الاخرين. فمقدار ما يكتسب من قيم ذات علاقة وارتباط، بمقدار ما تتكون شخصيته وتتحدد اتجاهاتها نحو الآخرين ونحو الاشياء من حوله. فالقيم التي تحدد الشخصية الوطنية تنطلق من عدة ابعاد تتمثل في مدى احترامه للرأي والرأي الاخر ، وتقبل الآخرين مهما اختلف معهم. فعملية التفاعل بين الفرد والاخر تحددها ويرسمها الإطار القيمي، وكذلك

مدى التسامح او المساحة التي يملكها الشخص في تعزيز هذه القيمة مع الاخرين باختلافه عنهم بالإضافة الى حدود الخطأ والصواب والمقبول وغير المقبول من الآخرين. وكذلك شيوع قيم المحبة والمودة داخل المجتمع وفي شخصيات الافراد.

لذا غدت هذه القيم الاجتماعية من أهم الركائز التي تُبنى عليها المجتمعات، وتقام عليها الامم، وتتعلق القيم بالأخلاق والمبادئ وهي معايير عامة وضابطة للسلوك البشري الصحيح والقيم الاجتماعية هي الخصائص او الصفات المحببة والمرغوب فيها لدى افراد المجتمع، والتي تحددها ثقافته مثل التسامح والقوة، من خلال ما تقدم يمكن تناول ابرز القيم التي يكون لها الاثر داخل المجتمع والتي تكون مستمدة من عملية التنشئة الاجتماعية السياسية وهي كالآتي :

اولاً :- القيم الدينية :

يشكل الدين احد اهم الركائز لدى الانسان المعاصر، نظراً للتغيرات السريعة المستجدة في حياة المجتمعات وبنائها السريع، مقارنة مع ما كانت عليه في السنوات السابقة التي تميزت ببساطة الحياة ويكون دور الدين كقيمة اساسية في التنشئة الاجتماعية السياسية على مستوى عالي من النضج والقوة [٣٨]. فالتغيرات السريعة في سياق مناحي الحياة المتنوعة التي احدثت انقلابات شبه جذرية في تلك المجتمعات، والتي طالت خلالها القواعد والقوانين والقيم الاجتماعية، وكل ما يتصل بتنظيمها، مما يستدعي بشكل ملح العودة الى الدين، لتنظيم حياة الناس واضفاء حالة الطمأنينةوالهدوء عليها بعد ان فقدوها.

معظم الناس على دراية ومعرفة تامة بما للدين من تأثير فعّال على سلوك افراد مجتمعنا وتكوين افكارهم واسلوبهم في الحياة، وتعاملاتهم في دقائق الامور اليومية، واغلب ما يصدرعنا من تصرفات إنما هو نتاج يتدخل في معظمه بعامل التشبع بالدين، فهو شريعة تملأ الحياة في عباداته ومعاملاته واحواله الشخصية، وعليه فهو ينظم سلوك الزوجين داخل الاسرة الواحدة على مستوى التربية والتعامل واكتساب القيم وإقامة العلاقات والروابط داخل الاسرة والعلاقات بين الاهل والاقارب .

إذن فالعائلة ليست عشاً جسدياً للأولاد فقط، بل عشاً نفسياً ايضاً، يتعلمون فيه من الابوين ويتربون بأخلاقهما وسلوكهما، لذا على الوالدين تحسين سلوكهما حتى لا يخرج الاولاد منحرفين فالدين على ضوء ذلك هو القاسم المشترك للسلوك ازاء مواقف الحياة المختلفة في التربية واقامة الروابط والعلاقات داخل الفرد نفسه، وبينه وبين شريك حياته، وبينه وبين اولاده، حتى تمتد العلاقات والروابط نحو الجار وباقي افراد المجتمع.

لذا فان اسس تكوين الروابط اللاشعورية المعتمدة على الدين والمستمدة منه، مقومات بقائها تبدأ من داخل الاسرة الصغيرة (الاب والام) فأي اختلال في تنظيم العلاقات والروابط داخل الجهاز الاسري يسهم في إحداث الاضطرابات والمشكلات النفسية والاجتماعية لاحقاً.

ثانياً :- القيم الاسرية :

يجمع الباحثون في مختلف الميادين على اهمية الدور الذي تلعبه الاسرة في حياة الناشئة والاطفال، وهم بذلك ينطلقون من الاهمية الخاصة لمرحلة الطفولة على المستوى البيولوجي والنفسي والاجتماعي، وتؤثر الاسرة على بناء شخصية الطفل بفضل عاملين هما:

النمو الكبير الذي يحققه الطفل خلال سنواته الاولى جسدياً ونفسياً، ثم قضاء الطفل لمعظم وقته خلال سنواته الاولى في عملية التعليم [٣٩] .

ويشير بلوم في هذا الصدد ان الطفل يكتسب ٣٣٪ من معارفه وخبراته ومهاراته في السادسة من العمر، ويحقق ٧٥٪ من خبراته في الثالثة عشر من عمره. ويصل هذا الاكتساب الى اتمه في الثامنة عشرة من العمر. ويشير علماء البيولوجيا ايضاً ان دماغ الطفل يصل الى ٩٠٪ من وزنه في السنة الخامسة من العمر، والى ٩٥٪ من وزنه في العاشرة من العمر. ويؤكد غلين دومان ان ٨٩٪ من حجم الدماغ الطبيعي ينمو خلال السنوات الخمس الاولى .

ومن المعروف ان نمو الدماغ اثناء الطفولة يترافق بزيادة مرموقة في القدرات العقلية عندالاطفال. ويرجع فرويد كما هو معروف، الامراض النفسية من مخاوف واضطرابات، وعُقدنفسية الى مرحلة الطفولة المبكرة، والى الخبرات النفسية القاسية التي يعيشها الطفل في هذهالمرحلة، فاذا وجد الطفل خلال هذه المرحلة في كنف الاسرة، فان للأسرة دوراً حاسماً فيتحديد شخصية الطفل، وتحديد مستوى نمائه وتكامله على مختلف المستويات الانفعالية والمعرفية والجسدية والاجتماعية .لذا تلعب التنشئة الاسرية الدور الاساس في عملية غرس القيم الاسرية والثقافية لدى الطفل ومن ثم حثه على ان يكون صالح داخل المجتمع

ثالثاً :- القيم التعليمية :

تأخذ المدرسة المرتبة الثانية لكونها تتولى مهمة تربية الاطفال معرفياً وسلوكياً ومهنياً، وهي التي تحقق التجانس الفكري والثقافي لأطفال من اسر مختلفة في مفاهيمها وتصوراتها، كما انها تلعب دوراً كبيراً في عملية التنشئة الاجتماعية

السياسية السائدة في المجتمع تعد المدرسة وسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي والصعود الاجتماعي [٤٠].

كما تعتبر المدرسة مؤسسة عامة من مؤسسات التطبيع الاجتماعي وتعليم المعاييروالادوار الاجتماعية للناشئ لكون التربية فيها متمثلة في تدريب الطلاب على المهارات والسلوك الاجتماعي المطلوب، ومن المفترض ان تعمل على صقل المواهب وتنمية المهارات الاساسية للأطفال نحو تفعيل للعقل وتنمية للمواهب وتشجيع للإبداع، غير ان الكثيرون يعتقدون بعدم توفر ذلك في مدارس العصر الحديث، سواء الشرقية او الغربية منها. وفي الواقع فان التنشئة المدرسية كثيراً ما تقوم على التنافس بين التلاميذ بواسطة اختبارهم بشكل مستمر وتقويمهم ، مما ترك عندهم آثار تنطبع على نفوسهم عن ذواتهم. العملية التقويمية للطلاب في المدرسةتجعل الطالب ذا العلامات العالية يعتقد انه ذكي فيما تجعل العلامات المنخفضة لطالب آخريؤمن انه غير ذكي، رغم ان الواقع قد يكون متعلقاً بتفعيل نشاط نصفي الدماغ عند كل منهمالا الذكاء. [٤١]

رابعاً:- القيم السلوكية :

القيم هي صفحة للشيء تجعله ذا اهمية بالنسبة الى الفرد او الجماعة، وهي القرار او الحكم الذي يصدره الشخص نتيجة لتفاعله مع جماعته في ضوء النظم والمعايير والمبادئ التي اكتسبها الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه وتمثل هذه القيم من القيم المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية .

يعرفها سيد طهطاوي ، بانها مجموعة من المبادئ والقواعد والمثل العليا، التي يؤمن بها الناس، ويتفقون فيما بينهم ويتخذون منها ميزاناً يزنون بها اعمالهم، ويحكمون بها على
تصرفاتهم المادية والمعنوية، وكل منا يحكم على عمل من الاعمال بانه خير او شر، جميل او قبيح بناءً على القيم والمعايير الموجودة في ذهنه. [٤٢]

اذن يمكن اعتبار القيم بانها الاطار المرجعي الذي يشمل الاتجاهات والمعتقدات والقناعات في البيئة المعرفية للفرد التي توجه سلوكه وجهة معينة، وهي نتاج اجتماعي يتعلمها ويكتسبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية، عن طريق التفاعل الاجتماعي يتعلم الفرد ان يفصل بعض الدوافع والاهداف على غيرها، اي يعطيها قيمة اكثر من غيرها. كما ان الاساليب والطـــرق التي يستعملها المعلم في تنمية القيم السلوكية في الوسط المدرسي وهي كالآتي :

اسلوب القصص القرآنية والسيرة النبوية: القصة القرآنية هي احدى وسائل غرس القيم الاسلامية التي تهدف الى بناء الانسان المتكامل بكافة جوانب شخصيته. وقصص القرآن عديدة وشاملة، منها قصص الانبياء والصالحين، وقصص لتاريخ الوجود. وقد استخدم القصص القرآني اسلوباً تربوياً .

اسلوب حل الخلاف : يقصد بهذا الاسلوب مساعدة التلاميذ على ان يحلوا مشكلاتهم وخلافاتهم بأنفسهم، بتعزيز مهاراتهم الاجتماعية، ومهارات التفاعل اللفظي،

والتعبير عن مشاعرهم، وفهم العواقب المترتبة على سوء السلوك، حتى يتحلوا بصفة تحمل المسؤولية، وتعزيز سلوك الاستقلالية لتنمية قدراتهم في حل مشكلاتهم دون تدخل الكبار [٤٣] .

أ- المنهج المخطط : المقصود به تصميم برنامج يتضمن وحدات تتخللها نشاطات ومواقف تشجع التلميذ على ان يفكر ويكتب ويعبر عن الانواع المختلفة من مواقف الخلاف بينه وبين بقية التلاميذ، ثم تعليمه كيف يحلها.

ب- الاجتماعات الصفية واسلوب تمثيل الادوار : يُستخدم هذا الاسلوب لتعليم التلاميذ مهارات حل الخلافات التي تحدث بين التلاميذ بالفعل. ويمكن استخدام نشاط تمثيل الادوار من اجل التعامل مع هذه المشكلات، او تجنبها.

خامساً:- القيم الوطنية :

القيم الوطنية في ابسط مفهوم لها تعني مجموعة من الضوابط والقواعد الحاكمة لسلوك المواطنين داخل وطنهم الذي يعيشون فيه وتدل هذه القيم على مدى تعلق المواطن بوطنه وتقديره له كما تحثه على ضرورة الالتزام بأداء واجباته بإخلاص، وامانة رغبةً منه في ازدهاره وتقدمه والتضحية لأجله ، والدفاع عنه ، والمحافظة على ممتلكاته ، واصوله ، وكذلك اتباع الطرق الصحيحة للمطابة بما له من حقوق، وبالتأكيد هذه القيم هي خير دليل على المسؤولية، والوعي الوطني عند المواطنين، ويبرز دور هذه القيم من خلال التنشئة التي تعمل على خلق هامش من الحب والود اتجاه البلد .

سادساً:- القيم الانسانية :

يمكن تعريفها على الاخلاقيات والمبادئ السامية التي نشأ عليها الفرد والتي تضع له القواعد الرئيسية لتعاملاته مع الآخرين ، وتعددت هذه المبادئ ما بين الرحمة والعطف والمساواة والرغبة في نشر العدل والحرية والكرامة، ولهذه القيم أثر عظيم على الافراد فهي تدعو لنشر المحبة والود بين ابناء المجتمع الواحد ونبذ الشر والحقد والظلم والكراهية.

الخاتمة:

وفي خاتمة هذا البحث يمكن القول ان التنشئة الاجتماعية – السياسية والمواطنة تجربة وطنية مهمة تمس الحياة الانسانية، مهمتها إعداد الاجيال الصاعدة وتربيتهم تربية وطنية موجهة وذلك لقدرتها على غرس الافكار والمعلومات والقيم الوطنية والانسانية الى نفوسهم وعلى اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية، وتوجيه سلوكهم خدمةً للمجتمع والوطن.

كذلك فان التنشئة الاجتماعية – السياسية كلما كانت فاعلة وشاملة ومتكاملة في مؤسساتها وبرامجها وتوجهاتها كلما زادت من فرص بناء وحدة وطنية وضبطها وتوجيه مسارها، والعكس هو الصحيح، اذا كانت عملية التنشئة الاجتماعية – السياسية ضعيفة ومتناقضة وهشة ومفككة.

وتتوقف المواطنة وعملية التنشئة الاجتماعية السياسية على ما تحتويه من آراء وافكار ومعاني مقترنة بحجج قوية ومتوافقة مع الواقع ، الامر الذي جعلها قادرة على فرض

التأثيرات الفعّالة وتكوين القناعات والتصورات لدى الافراد حول قضايا المجتمع وتحديد معالم التوجه السياسي .

قائمة المصادر

القرآن الكريم

اولاً : الكتب

١-) أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الاسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ١٩٩٩.

٢- شير نافع، سمير الشيمري، على خليفة الكواري واخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠١.

٣- عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، ط٣، ج٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣.

٤- علي خليفة الكواري واخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠١.

٥- راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣.

٦- ميشل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل الهواري، الكويت، مكتبة الفالح، د.ت .

٧- السيد عمر، "التنشئة السياسية في منظور مدرسة المنار: مقاربة أولية"، مجلة النهضة، العدد (١٨)، يناير (كانون الثاني)، ٢٠٠٤.

٨- عادل الأشول، مقدمة في علم النفس الاجتماعي، مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٧٩.

٩- عليان عبد الله سليمان الحولي، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة في قطاع غزة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الخرطوم، السودان، ١٩٩٦ .

١٠- كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

١١- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية – السياسية في دول الخليج العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

١٢- محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، ج٣، ١٩٨٩.

١٣- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠.

١٤- برهان غليون ، بيان من اجل الديمقراطية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦

١٥- ايريك كيساس ، للديمقراطية والمسواة ، ترجمة: جهيدة الوند ، معهد الدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

١٦- غسان منير سنو، القيم والمجتمع ، دار صادرة ، بيروت ، ١٩٩٧.

١٧- حسين تكريتي، دور التخطيط التربوي في تغير القيم الاجتماعية: دراسة مقدمة الى مؤتمر القيم التربية في عالم متغير، عمان ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٩.
١٨- محمد الشناوي، التنشئة الاجتماعية للطفل ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١.
١٩- ابراهيم براش، علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق ، الاردن ، ١٩٩٨ .
٢٠- الحارثي، زايد ، التنشئة الاجتماعية والسلوك المأمول للشباب، جمعية المعلمين الكويتية، الكويت ، ١٩٩٨.
٢١- احمد امل، الاثنية والنظم الحزبية، دار المعارف، القاهرة، د.ت .
٢٢- احمد سليم البوصا ، علم السياسية ، هرات للنشر، القاهرة ، د.ت .
٢٣- محمد توفيق، التنشئة السياسية وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند القائد الصغير، المجموعة العربية للنشر، القاهرة، ٢٠١٥

ثانياً: المجلات:

١- سعود محمد العتيبي، "نمط التنشئة السياسية داخل الأسرة السعودية: دراسة ميدانية"، مجلة التعاون، المجلد(١٢)، العدد(٤٦)، ١٩٩٧ .
٢- فتحي مبروك، القيم الاجتماعية اللازمة لتلاميذ الحلقة الثامنة من التعليم الاساسي ودور مناهج المواد الاجتماعية في تنميتها، المجلة العربية للتربية، القاهرة ، عدد ١٢ ، د.ت .
٣- شيماء الجود ، القيم السلوكية وكيفية تنميتها ، مجلة التربية ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٧.
٤- صالح عباس الطائي، دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية ، السنة ٤ ، العدد ١٤ ، ٢٠١٠.

ثالثاً:- الرسائل والاطاريح:

١- هناء العابد، التنشئة الاجتماعية واثرها في نمو التفكير الابداعي لدى الشباب السوري ، اطروحة دكتورا غير منشورة ، جامعة : ST Clements ، الشارقة ، ٢٠١٠.

رابعاً:- المواقع الالكترونية:

١- خالد يابوت، المواطنة في الفكر السياسي الاسلامي على الرابط : http://www.kalema.net/v1/?rpt=756&art
٢- ناجي اغزي ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية الحوار المتمدن، العدد: ٢٦٣٨ ، ٢٠٠٩، الرابط:http:/www.ahewar.org/show.art.asp?aid=171046
٣- يعقوب يوسف الكندي، دور التنشئة الاجتماعية والاعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية، بحث نشر على الرابط:
http:/www.kuwait history.net/vb/showthread.php?t=8374
٤- بحث نشر على الرابط : ٤٩٢٨٩٨ /http://bna.bh/portal/news

الهوامش:

(1) Encyclopedia, Book international nnica. Inc, The New Encyclopedia peered, Britannica, Vol. 20. Pp140-142
(2)World Book international, The World Book Encyclopedia, London World Book Inc, (n-d) Vol 4 p.15

(٣) أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الاسلامية، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ١٩٩٩، ص٥.
(٤)شير نافع، سمير الشيمري، على خليفة الكواري واخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠١، ص ٣٦.
(٥)عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، ط٣، ج٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٧٣.
(٦)علي خليفة الكواري واخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠١، ص١٧.
(٧)علي خليفة الكواري واخرون، المصدر السابق، ص١٧-٢٠.
(٨)راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣، ص٢٩٠.
(٩)انظر: ميشل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل الهواري، الكويت، مكتبة الفالح، د.ت، ص١١.
(١٠)السيد عمر، "التنشئة السياسية في منظور مدرسة المنار: مقاربة أولية"، مجلة النهضة، العدد (١٨)، يناير (كانون الثاني)، ٢٠٠٤، ص٦٢.
(١١)عادل الأشول، مقدمة في علم النفس الاجتماعي، مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٧٩، ص٢٦٩.
(١٢) نقلا عن: عليان عبد الله سليمان الحولي، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة في قطاع غزة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الخرطوم، السودان، ١٩٩٦، ص٣.
(١٣)عليان عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٥١.
(١٤)كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص٣٢٣.
(١٥)رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية – السياسية في دول الخليج العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص٣١.
(١٦)محمدعلي محمد.أصول علم الاجتماع السياسي:السياسة والمجتمع في العالم الثالث.الاسكندرية،دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع ،ج٣,١٩٨٩،ص١٥٥.
(١٧)سعود محمد العتيبي، "نمط التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي "،عمان، دار وائل للنشر،٢٠٠٠،ص ٢٠-٢٣.
(١٨)رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠، ص٢٠-٢٣.
(١٩)غسان مير، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.
(٢٠)احمد امل، الاثنية والنظم الحزبية، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ٢٠٩-٢١٥.
(٢١)ينظر: احمد سليم البوصا ، علم السياسية ، هرات للنشر، القاهرة ، د.ت، ص ٢٩-٣٥.
(٢٢)صالح عباس الطائي، دور الجامعات في ترسيخ ثقافة الحوار، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية ، السنة ٤ ، العدد ١٤ ، ٢٠١٠ ، ص٥٥ .
(٢٣)ينظر: محمد توفيق، التنشئة السياسية وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند القائد الصغير، المجموعة العربية للنشر، القاهرة، ٢٠١٥،ص٣٦.
(٢٤)ناجي اغزي ، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية الحوار المتمدن، العدد: ٢٦٣٨ ، ٢٠٠٩، الرابط: http:/www.ahewar.org/show.art.asp?aid=171046
(٢٥)احمد امل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢١ .
(٢٦)يعقوب يوسف الكندي، دور التنشئة الاجتماعية والاعلام والمجتمع المدني في تحقيق الوحدة الوطنية، بحث نشر على الرابط: http:/www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=8374
(٢٧)بحث نشر على الرابط : http://bna.bh/portal/news/ ٤٩٢٨٩٨
(٢٨)مها عبد اللطيف ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥ .
(٢٩)برهان غليون ، بيان من اجل الديمقراطية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٤١ .
(٣٠)ايريك كيساس ، للديمقراطية والمساواة ، ترجمة: جهيدة الوند ، معهد الدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٣.

(٣١)ايريك كيساس ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥ .
(٣٢)خالد يايموت، المواطنة في الفكر السياسي الاسلامي على الرابط : http://www.kalema.net/v1/?rpt=756&art

(٣٣)فتحي مبروك، القيم الاجتماعية اللازمة لتلاميذ الحلقة الثامنة من التعليم الاساسي ودور مناهج المواد الاجتماعية في تنميتها، المجلة العربية للتربية، القاهرة، عدد ١٢، د.ت، ص ٣٣.٤٧ .
(٣٤)غسان منير سنو، القيم والمجتمع، دار صادرة، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٠ .
(٣٥)حسين تكريتي، دور التخطيط التربوي في تغير القيم الاجتماعية: دراسة مقدمة الى مؤتمر القيم التربية في عالم متغير، عمان، جامعة اليرموك، ١٩٩٩، ص ٢٤ .
(٣٦)غسان سنو، مصدر سبق ذكره، ص ٣١ .
(٣٧)محمد الشناوي، التنشئة الاجتماعية للطفل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ١٤ .
(٣٨)هناء العابد، المصدر السابق، ص ٢٦ .
(٣٩)محمد الشناوي. مصدر سبق ذكره، ص ١٨ .
(٤٠)ينظر: ابراهيم براش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، الاردن، ١٩٩٨، ص ٢٣ .
(٤١)الحارثي، زايد، التنشئة الاجتماعية والسلوك المأمول للشباب، جمعية المعلمين الكويتية، الكويت، ١٩٩٨، ص٢٦.
(٤٢)شيماء الجود، القيم السلوكية وكيفية تنميتها، مجلة التربية، العدد ٢٢، ٢٠٠٧، ص ٧٤ .
(٤٣)نفس المصدر، ص ٧٧ .